الانتماء النقابي والإضرابات في الجزائر

دراسة ميدانية للنقابات المستقلة في قطاع التربية

الدكتور: منير صوالحية

جامعة تبسة، الجزائر

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لتبين طبيعة العلاقة النقابية لأساتذة الثانويات، وموقفهم من المشاركة في الإضرابات التى تدعو إليها النقابات المستقلة في قطاع التربية، استخدمت الاستمارة بعد تحكيمها، وتوزيعها على عينة الدراسة المقدرة بـ (531) أستاذًا من (26) ثانوية في الجزائر، وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلى: في الجزائر نجد الكثير من الامتدادات بين السياسى والاجتماعى، ومعظم الأساتذة هم منخرطون لا يضطلعون بأنشطة نقابية. نوعية المطالب هى العامل الرئيسى في تجنيد الأساتذة، ووجود مطلب الأجور على قائمة اللائحة المطلبية كافيًا في رفع نسبة الانخراط في حين أن غيابه يقلل منها.

Abstract:

This study indicated the nature of the relationship of association for teachers of secondary schools, and their position on the participation in the strikes called by independent Syndicates in the education sector. The researcher used a form prepared for this purpose, to be distributed to a sample study estimated (531) teachers from (26) secondary schools in Algeria. The most important results of the study include: A lot of extensions between the political and the social fields in Algeria, Most teachers engaged in Syndicate activities do not fulfill their duties, quality demands that are the main factor in the engagements, and the demand for wages on the list of their demands enough to raise the proportion of engagement while the absence reduces them.

مقدّمة:

لقد استطاعت النقابات المستقلة في الجزائر، خلال بداية هذا القرن، في دفع الحكومة وأرباب العمل إلى طاولة المفاوضات والحوار وفي تحقيق العديد من المكاسب للعمال، قد مثّل في منظور أغلب التحاليل أهم مؤشر دال على ما بلغته هذه النقابات من نديّة في التعامل مع أرباب العمل ومن استقلالية في القرار اتجاه الحكومة.

وأمام هذا الوضع تبقى السلطات الجزائرية لا تعترف بتمثيلها رغم ما أحدثته من حشد في صفوفها ونجاح الإضرابات التي نظمتها، وترى دائما الاتحاد العام للعمال الجزائريين الشريك الاجتماعي الوحيد الممثل للعمال. لقد لجأت النقابات المستقلة إلى الإضرابات فكان الهدف الأساسي منها توحيد العمال والحصول على أجر أفضل، فتحركت تحركا استراتيجيا للضغط، ترتب عليه قدرة متنامية على تشجيع أكثر من قطاع لشن إضرابات مطلبية، وعلى تعبئة ما تحتاجه هذه الإضرابات من إضرابات تضامنية. أما الغاية من تلك الإضرابات وذاك التضامن فهي التأكيد الاستعراضي على وجود قوة اجتماعية موحدة يمكن الاستناد إليها للتأثير على القرار السياسي للحكومة.

مشكلة الدراسة:

بعد الفترة الموالية لعشرية التسعينيات المتوترة، تم إبرام العقد الاقتصادي الاجتماعي سنة 2006م[1]، الذي أخضع المركزية النقابية لتوجهات الحكومة في إدارة الحياة السياسية والاجتماعية، وتحرم الطرف النقابي من الإضراب الذي صار من الصعب اعتماده بفعل التزام القيادة النقابية المركزية بمبدأ السلم الاجتماعي وحرصها على الخروج في نهاية الأمر بزيادة في الأجور، وحتى وإن كانت لا تغطي التدهور الحاصل في القدرة الشرائية. وتحتفظ قيادة المركزية النقابية بحد أدنى من النفوذ، يتيح المشاركة في المفاوضات الدورية، بحكم أنها نقابة مركزية متواجدة

في جميع القطاعات وعلى مستوى جميع التراب الوطني. وفي المقابل نجد النقابات المستقلة في علاقتها مع الحكومة يصير الخطاب النقابي تجاهها نقديا والعلاقة معها أقرب إلى الاستقلالية، كما أنها ليست بديلا شاملا للاتحاد العام للعمال الجزائريين (المركزية النقابية)، فهي تنشط أساسا في الوظيفة العمومية ولا وجود لها خارجها[2]والحكومة الجزائرية لا تفاوض النقابات المستقلة إلا على مطالب محدودة وترفض اعتبارها شريكا اجتماعيا في المفاوضات ذات الصبغة الشاملة.

إن النقابات تشكل منفعة إيجابية للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال ما يمكن أن تسهم به في تحقيق الانسجام في العلاقات بين الإدارة والعمال، كما يمكن للنقابات دعم الاستقرار عن طريق إنجاز صيغ للعقود تلزم جميع الأعضاء. وبإمكان العقود الخاصة بالأجور أن تنهي الإضرابات غير المشروعة التي لا تجيزها الحكومة.

في الجزائر هل أسهمت النقابات المستقلة في ارتفاع الأجور؟ وما هي أهم المطالب التي ترفعها؟ وما هي النتائج التي توصلت إليها من خلال الإضرابات التي قامت بها وشهدها قطاع التربية في الفترة الأخيرة؟

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في ظل الحراك الاجتماعي الذي تعرفه الجزائر ودول الجوار، وخاصة في ظل الحركات الاحتجاجية التي مست مختلف القطاعات ومنها قطاع التربية في الجزائر، الذي عرف الكثير من الإضرابات التي شنتها الأسرة التربوية بجميع فئاتها وأسلاكها، هذه الدراسة تسلط الضوء على أساليب العمل المعتمدة من طرف النقابات المستقلة التي تتبنى المطالب المهنية لأساتذة الثانويات. وعلى إثر هذه الحركات الاحتجاجية تحركت الحكومة الجزائرية وشرعت في مراجعة القوانين الأساسية والأنظمة التعويضية لمختلف القطاعات بما فيها قطاع

التربية، في خضم ذلك حاولت هذه الدراسة تتبع مراحل الحوار الاجتماعي الذي أدارته وزارة التربية الجزائرية قصد شراء السلم الاجتماعي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع العمل النقابي بالمؤسسة التعليمية ومساهمة النقابات المستقلة في تحقيق مطالب أساتذة الثانويات بالجزائر.
- معرفة أساليب العمل النقابي في قطاع التربية بالجزائر.
- محاولة التعرف على موقف أساتذة الثانويات من الانخراط في النقابة، والإضرابات في قطاع التربية.
- الكشف عن الانتماء النقابي وعلاقته بالمطالب المهنية لأساتذة الثانويات في الجزائر.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تنحصر العلاقة النقابية في الانخراط الشكلي وتتأثر بالانتماء السياسي لأساتذة الثانويات في الجزائر.

الفرضية الثانية: اللجوء إلى الإضرابات عند وجود مطلب الأجور يعزز الانتماء النقابي لأساتذة الثانويات في الجزائر.

مفهوم النقابة: النقابة هي تجسيد للعمل الجماعي المنظم للعمال، كما يعتبر وجود النقابات والاعتراف بحق التمثيل النقابي مظهر من مظاهر الديمقراطية كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك الدستور الجزائري لسنتي 1989م، 1996م. حيث تنص المادة الثانية من قانون 90-14 المؤرخ في 02 جوان 1990: "يحق للعمال الأجراء من جهة والمستخدمين من جهة أخرى الذين ينتمون إلى المهنة الواحدة أو الفرع الواحد أو قطاع النشاط أن يكوّنوا منظمات نقابية للدفاع عن مصالحهم طبقا لقانونها الأساسي إذا ضمت ثلاثين منخرط على الأقل في أي مؤسسة."[3] فالنقابة هي منظمة دائمة للعمال هدفها الدفاع عن مصالحهم المشتركة

وتحسين أحوال معيشتهم[4]. وهي تجمع بين مجموعة من الأفراد المشتركين في مهنة واحدة، تجمع بينهم في رباط أشبه ما يكون بالرباط العائلي، لكنه لا يقوم على رابطة الدم، بل على رباط المهنة[5].

والمفهوم المعاصر للنقابة يورد شرطين أساسيين للنقابة هما: أولا أن يكون لدى أعضاء المهنة معرفة دقيقة ومتميزة، وذات طابع تخصصي، ومفيدة للآخرين، ومن غير الميسور للإنسان العادي أن يتقنها، لأنها تتطلب تعلما وتدريبا طويل الأجل. وثانيا: أن يقوم أعضاء النقابة بسن مجموعة من المبادئ والقيم والقواعد التي تحدد طبيعة الممارسة المهنية والأخلاقيات التي تحكمها، ويشترط أن تختلف عمّا سواها من المبادئ والقيم والقواعد التي تحكم أي مواطن عادي أو تحكم العمال غير المتخصصين، وتكون بمثابة معايير مهنية ملزمة [6]في النقابة هناك قواعد للسلوك تفوق تلك المطلوبة من فئات المجتمع الأخرى، إذ يجب على النقابي الالتزام بمستوى من الانضباط أكبر من المستوى الذي يخضع له الآخرون من غير المنتمين إلى النقابة، وهو المستوى الذي يستلزمه الميثاق الأخلاقي للسلوك الذي تضعه النقابة التي تجمع أعضاء المهنة في جماعة مهنية واحدة ذاتية التنظيم[7].

للنقابة دور في "المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام، ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية، والالتجاء إلى العمل السياسي في بعض حالات معينة[8]. والنقابة إحدى الوسائل المحورية التي تنقذ المجتمع المدني من التشتت والتفكك، وتجعل لأفراده نظاما ونسقا، فهي التي تحافظ على الفرد في مكانه في النظام الإجمالي للتجمع المدني، وتمنعه من الابتعاد عنه، وتدخله في شكل من التضامن الجماعي مع أعضائها[9]. وتمثل الرابطة النقابية معلما حيويا من معالم التطور الحتمي الذي ينقل المجتمع من مرحلة الروابط العرقية والقبلية إلى مرحلة الروابط المدنية.[10]

ومن حيث أساليب العمل النقابي فإننا أمام ثلاث أنماط من النقابية العمالية: النقابية الثورية تميز عادة النقابات الحديثة الظهور حيث يلتزم أصحابها بالمواقف نوعا ما راديكالية في مواجهة أرباب العمل، وذات مرجعيات أساسية مناهضة للسلطة ولذلك أهم ما يميز نشاطاتها هو الاحتجاج والإضرابات المتكررة والعنيفة نوعا ما، ونقابية الأعمال والتي هي بدورها لا تنكر الإضراب إلا أن الوصول إلى هذا الحل عادة ما يكون بعد استنفاد الحلول ولعل أهمها الحوار الجماعي، وهناك الشكل الأخير وهو النقابية الواجهة وهي نقابات تدور في فلك الحكومة وأرباب العمل ولا تملك أيديولوجيا بارزة بل أكثر من ذلك فكل نشاطاتها من إملاء الحكومة وأرباب العمل. أما في الجزائر ظهرت منذ سنة 1989م نقابات وتأسست في قطاعات مختلفة بنسبة تمثيلية ضئيلة، وسميت بالمستقلة إشارة إلى استقلالها عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

مفهوم الانتماء النقابي:

إن الانتماء النقابي ليس هو الهوية النقابية أو الحضور الشكلي والهامشي داخل مقرات النقابات، وإنما هو الممارسات الفعلية التي يؤديها العامل النقابي داخل نقابته والتي من خلالها نستطيع تحقيق منجزات اقتصادية واجتماعية وسياسية له ولطبقته العمالية.[11] هناك ثلاثة أشكال أو درجات للانتماء النقابي، هذه الدرجات أضعفها سلوك العزوف واللامبالاة وأبعدها أثرا درجة الاحترافية المميزة للأقلية المسيّرة لهياكل التنظيم والقرار والنواة الصلبة من العمال القريبة منها جهويا ومركزيا، وبينهما درجة وسطى هي منزلة السلوك الانتقائي الذي يوازن بين مستوى الاستثمار النقابي والمكاسب الفردية.

بحسب آلان توران الحركة العمالية تتكون من فئتين مختلفتين من العمال: العامل الأكثر مهنية والأكثر كفاءة والأكثر فئوية من جهة، والعامل الأكثر بروليتارية، وأكثر تخصص والأكثر وعي بانتمائهم الطبقي وإن انصهارهم في حركة عمالية موّحدة صار أكثر صعوبة، وكنتيجة لذلك فإن الحركة العمالية

تميل نحو التفكك.[12] الأمر الذي قد يدفع بالنقابية الالتحاق بالسياسي، حيث تلجأ الحركة النقابية كتنظيم بالتقرب إلى مراكز السلطة السياسية من دون دعم قوي لحركة عمالية موحدة، أين يظهر خطر الفئويين الجدد، وهي طريقة تتبعها النقابية من خلال تحالفها مع الحركات الاجتماعية الجديدة، ومن ثم هناك خطر خسارة دعم القاعدة العمالية لها.[13] بهذا الدور تفقد النقابة الشرعية المبنية على أساس الدفاع على حقوق العمال المهضومة لصالح التضامن مع السياسي لأغراض لا يمكن أن تفهم في هذا السياق إلاّ بالمصلحة الفئوية لقادة النقابية.

النقابات المستقلة في قطاع التربية:

إن تعدد النقابات يؤدي إلى تقوية وتدعيم القوة النقابية للمطالبة بحقوقهم وإشراكهم في إعداد عقود العمل أو اتفاقية العمل الجماعية، وبحكم تعدد قطاعات النشاطات يمكن أن تتجمع النقابات في اتحاد أو اتحادات مهنية ليكون هذا التجمع أشد تنظيما، كما يمكن أن يكون هذا التجمع على أساس إقليمي أو مهني.[14]

يمكن أن تؤدي التعددية النقابية إلى المنافسة بين النقابات المختلفة على خدمة العمال ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والمهني من خلال تقديم الخدمات والتعليم والتدريب. كما يمكن أن تكفل التعددية ممارسة ديمقراطية أفضل داخل النقابة وتسمح للتقييم المستمر للأداء النقابي. فوجود نقابات سيدفع العمال للاختيار ويحطم الاحتكار ويحمل النقابة على أن تعمل في مناخ المنافسة.

إذ يعد قطاع التربية من بين أهم القطاعات التي شهدت التعددية النقابية، ونذكر من أبرز التنظيمات النقابية المستقلة في هذا القطاع ما يلي:المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني CNAPEST، نقابة وطنية مفتوحة لكل أساتذة التعليم الثانوي والتقني، تأسست في 17/ 04/ 2003م، مستقلة عن وصاية حزبية وعن مؤسسات الدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. والاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين UNPEF، منظمة نقابية حرة معتمدة

بتاريخ 1990/10/28، وهو عضو في الأممية للتربية والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.والنقابة الوطنية لعمال التربية SNTE، منظمة نقابية مستقلة ديمقراطية غير حكومية معتمدة بتاريخ 2000/04/15. ومجلس ثانويات الجزائر CLA، تنظيما ديمقراطيا موحد مفتوحا لجميع الأساتذة العاملين في طور التعليم الثانوي.والنقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني SNAPEST. والنقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين SATEF. والاتحادية الوطنية للتربية UNE تابعة للنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية.[15]

النقابات المستقلة والإضرابات في قطاع التربية:

تبنت الجزائر منذ عام 1990م مبدأ الحوار الاجتماعي وقد حقق الاتحاد العام للعمال الجزائريين عدة انجازات، [16]والآن دخل الاتحاد في مرحلة تجديد العقد الاقتصادي الاجتماعي. من خلال عقد القمة الثلاثية يومي 29 – 30 سبتمبر2011م ضمت ممثلي الحكومة وممثلي المركزية النقابية وممثلي منظمات أرباب العمل.[17] وبخصوص موقف النقابات المستقلة من عقد الثلاثية، فقد نظمت نقابات التربية إضراب يوم 29 سبتمبر2011م تنديدا بإقصائها من لقاء الثلاثية، وقد تم الاتفاق على تنظيم التجمع الاحتجاجي وذلك في إطار "ما بين النقابات" بالتوازي مع انعقاد الثلاثية للتعبير عن التنديد القوي بإقصاء النقابات المستقلة في الوظيف العمومي من لقاء الثلاثية، وبغرض المطالبة بمراجعة قيمة النقطة الاستدلالية، وإلغاء المادة 87 مكرر ورفع الحد الأدنى للأجور إلى 35 ألف دينار جزائري مع استحداث منحة خاصة ترتفع كلما ارتفع مؤشر المعيشة مثلما معمول به في باقي الدول.

وصنفت النقابات المستقلة في مختلف القطاعات لقاء الثلاثية وما أسفر عنه من نتائج بـ"اللاحدث" ولم يلبي أيا من المطالب الاجتماعية لمستخدمي الوظيف العمومي، واعتبرت أن هذا اللقاء أبقى الأمور في نقطة الصفر على اعتبار أن الحكومة تحاور نفسها طالما أن المتفاوض باسم العمال-حسبهم- هو متحدث باسم الحكومة ومطالب بالمصادقة على قراراتها.

إن غلق الحوار مع العمال يدفع إلى نوع من التضامن فيما بينهم واللجوء في نهاية الأمر إلى الإضراب للتعبير عن مطالبهم كأسلوب لثني أرباب العمل ومحاولة جبرهم على الاعتراف بالنقابة والمطالب التي ترفعها، ومن ثم الحوار معها كممثل شرعي للعمال. فالقاعدة في هذه النزعة النقابية أن الإضرابات لا تشن بصفة لا نهائية بحيث تأثر سلبا على قدرة المضربين الشرائية، لذلك يحرص منفذوها على أن يكون مآل النزاع تفاوضا تتحقق عبره كل الأهداف أو بعضها، وفي أسوء الأحوال على أن لا يفوت حد المجازفة عتبة ما كان مؤملا من مكاسب.[18] وتجدر الإشارة أن القانون الجزائري رقم 90-02 المؤرخ في 06 فيفري 1990م قد وضع شروط و قيود في ممارسة حق الإضراب يتمثل في إلزام المضربين بتقديم الحد الأدنى من الخدمة الدائمة الضرورية خاصة في بعض القطاعات، ويحدد بمقتضى الاتفاقات الجماعية أو من طرف السلطة العامة بعد استشارة ممثلي العمال[19].

وبخصوص الإضرابات في قطاع التربية فكانت بسبب ثلاث ملفات أساسية هي: - مراجعة النظام التعويضي لموظفي التربية بما يضمن العدالة والانسجام مع باقي القطاعات - إعادة النظر في القانون الأساسي لعمال التربية لتدارك الاختلالات الناجمة في التصنيف والترقية والإدماج لبعض الأسلاك - تسيير أموال الخدمات الاجتماعية بكيفية تراعي مبدأين أساسيين هما: الانتخاب والتضامن[20].

ومن أهم الإضرابات التي قامت بها النقابات المستقلة في قطاع التربية (مجتمعة أو منفردة) نذكر منها: إضراب وطني شامل بدءا من 08 نوفمبر2009م وقد استمر هذا الإضراب حوالي 24 يوما - إضراب وطني شامل بدءا من 24 فيفري 2010م والذي كانت مدته أسبوع وتم تجديده لأسبوع آخر، لكن الوزارة قامت بتوجيه تهديد صريح للنقابات بوقف الإضراب بعد أن قضت المحكمة بعدم

مشروعيته و أمهلت المضربين حتى 08 مارس 2010م للعودة للعمل وإلاّ تسلط عليهم عقوبة العزل من الوظيفة العمومية وقد سارعت النقابات لوقف الإضراب دون تحقيق أي مطلب من المطالب المرفوعة [21] .

كما التزمت الوزارة بعدم خصم أيام الإضراب مع إلغاء كل المتابعات القضائية والتبعات الإدارية ضد جميع المضربين على أن يتم استدراك ما فات من الدروس حسب ظروف المؤسسات التربوية لكل ولاية – بعد عام من الإضراب السابق عادت الحركة الاحتجاجية مع إضراب آخر كان مزمع القيام به بتاريخ 25 -26 -27 أفريل2011م من طرف نقابتي CNAPEST،UNPEF لكن تم تعليقه بالنظر إلى الاتفاق الموقع مع وزارة التربية لتحقيق كل المطالب المرفوعة في محضر جلسة مؤرخ في21 أفريل2011م.

ومع الدخول المدرسي2011/ 2012 هددت النقابات المستقلة مرة أخرى بالإضراب وبنفس المطالب المرفوعة سنة 2009م مع ازدياد عدد المطالب في كل مرة وقد بادرت الوزارة إلى دعوة نقابات التربية لعقد لقاء في 09 سبتمبر 2011م مع الأمين العام للوزارة و بحضور ممثلين عن وزارة المالية والمديرية العامة للوظيفة العمومية، وقد تمخض عن هذا اللقاء جملة من القرارات دونت في محضر اجتماع وقامت النقابات بتسويقها إعلاميا كانتصار حققته لعمال التربية، رغم أن الأمر كان مجرد وعود مؤجلة وقرارات يتأمل صدورها قبل نهاية سنة2011م[22].

وبالعودة إلى ما صدر من قرارات وبيانات ومحاضر اجتماعات يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها إلى غاية سنة 2012م في ما يلي: بخصوص ملف التعويضات، تم تطبيق النظام الجديد للتعويضات بجميع المنح والعلاوات القديمة والجديدة بما فيها منحت الخبرة البيداغوجية ومنحة تحسين الأداء التربوي بأثر رجعي وعلى أساس الأجر القاعدي الجديد اعتبارا من تاريخ 01 جانفي 2008

م، كما تمت الموافقة على منحة التأهيل ويتم احتسابها على أساس الأجر الرئيسي (الراتب الأساسي أو القاعدي + الخبرة المهنية) بدل من الأجر الأساسي، كما هو معمول به في باقي القطاعات، وبأثر رجعي ابتداء من01 جانفي 2008 م،[23] وفيما يتعلق بملف الخدمات الاجتماعية،تم تعيين لجنة مشتركة من وزارة التربية الوطنية ونقابات قطاع التربية لدراسة الملف وفي هذا الصدد ألغي القرار الوزاري رقم 158/94 المؤرخ بتاريخ 1994/08/22 المتضمن كيفيات تسيير الخدمات الاجتماعية في قطاع التربية الوطنية، وعوض بقرار آخر صدر عن اللجنة المشتركة[23].

الإجراءات المنهجية للدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الأساتذة العاملين في 26 ثانوية تتواجد بولاية تبسة، وقد بلغ إجمالي عدد أفراد المجتمع: 1014 أستاذ دائم، وقد تم أخذ عينة عشوائية بحجم 531 أستاذ من مختلف الثانويات. ونظرا لوحدة التحليل هي الأستاذ فإن المنهج المناسب لطبيعة الدراسة هو المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي وذلك من أجل وصف الانتماء النقابي في الوسط التعليمي.

كما تم توظيف أسلوب التحليل الكمي في معالجة البيانات الميدانية. أما بخصوص أداة جمع البيانات فقد تم استخدام استمارة استبيان في جمع البيانات الميدانية من المبحوثين خلال السداسي الثاني من سنة 2010م، إلى جانب إجراء مقابلات حرة مع بعض النقابيين على مستوى ولاية تبسة.

وقد خضعت الاستمارة إلى كل من اختباري الصدق والثبات قبل تطبيقها في الميدان. وقد تحصل الباحث على نسبة استرجاع 69.41 % بالنسبة للاستمارات الموزعة على الأساتذة. وعلى ضوء أهداف وأسئلة الدراسة، تم تصميم الاستمارة لجمع المعلومات الخاصة بالدراسة التي استهدفت فئة الأساتذة في ثانويات ولاية تبسة. وقد تم توزيع الاستمارة على أفراد العينة، حيث تضمنت

مجموعة من الأسئلة الموزعة على المحاور التالية: البيانات الأولية (الجنس، السن، الحالة العائلية، الأقدمية المهنية) - موقف الأساتذة من العمل النقابي - المطالب المهنية - أساليب العمل النقابي- علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي.

الخصائص العامة للعينة

جدول رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة %
رجل	320	60.26
امرأة	211	39.74
المجموع	531	100

نلاحظ من الجدول رقم(01) أن نسبة الرجال تقدر بـ 60.26 % أكبر من نسبةالنساء**39.74** % وهذا قد يرجع إلى عدة خصوصيات منها أن طبيعة المشاركة في العمل النقابي قد يقدم عليه الرجال أكثر من النساء كون العمل في النقابة يخضع لعدة اعتبارات منها أنه يحتاج من الشخص المشارك الوقت والجهد من أجل تفعيل العمل النقابي في حين أن معظم النساء لا يتوفر لها الوقت والجهد نظرا لارتباطها بالتزامات أخرى.

جدول رقم(02): توزيع أفراد العينة حسب السن

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	104	19.58
(30 – 34)	100	18.83
(35 – 39)	91	17.13
(40 – 44)	130	24.48
(45 – 49)	69	11.11
50 فأكثر	37	5.08
المجموع	531	100

من البيانات الموضحة في الجدول رقم(**02**) يتجلى لنا بأن فئة 40- 44 سنة شكلت أعلى نسبة، بينما تأتي في المرتبة الثانية فئة الأقل من 30 سنة % وباقي النسبة المتبقية قد توزعت على الفئات الأخرى. كما أن الأغلبية من أفراد مجتمع الدراسة يتراوح سنهم ما بين 20 و 45 سنة وهم من فئة الشباب.

جدول رقم(03): توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة %
أعزب	175	32.01
متزوج	331	61.39
مطلق	11	1.12
أرمل	14	1.69
المجموع	531	100

نلاحظ من الجدول رقم(03) أن أغلب المبحوثين متزوجين حيث تقدر النسبة بـ 61.39 %، أما نسبة 32.01% تمثل العزاب الأمر الذي يجعلنا نستنتج أن المشاركين في العمل النقابي هم متزوجين ومشاركتهم في هذا العمل يقتضي بالضرورة السعي لتحقيق جملة من الأهداف الأساسية كالترقية والزيادة في الأجر وذلك نظرا لغلاء المعيشة وارتفاع المصاريف خاصة في ظل تدهور القدرة الشرائية للأساتذة.

جدول رقم(04): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة %
اقل من 5 سنوات	127	23.91
(5 – 9)	86	16.19
(10 – 14)	102	19.20
(15 - 19)	91	17.13
(20 - 24)	76	14.31
25 سنة فأكثر	49	9.22
المجموع	531	100

نلاحظ من الجدول رقم(04) بأن الفئة الأولى المتعلقة بـ(أقل من 05 سنوات) والمقدرة نسبتها بـ23.91 % هي من حققت أعلى نسبة، لتليها مباشرة نسبة 19.20 % الممثلة لفئة الأفراد الذين يتراوح مدة خدمتهم في المؤسسة ما بين 10و 14 سنة. ثم تتبعها نسبة 17.13% الممثلة لفئة الأفراد الذين انحصرت مدة خدمتهم ما بين 5 و 9 سنوات.

الفرضية الأولى: تنحصر العلاقة النقابية في الانخراط الشكلي وتتأثر بالانتماء السياسي لأساتذة الثانويات في الجزائر.

جدول رقم(05): توزيع أفراد العينة حسب صفة العلاقة النقابية؟

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة %
غير منخرط	147	27.68
منخرط	304	57.25
عضو في المكتب	48	09.04
رئيس فرع	13	02.45
عضو بالأمانة الوطنية	19	03.58
المجموع	531	100

يتبين من خلال الجدول رقم(05) أن 384 أستاذ منخرطون في النقابة: منهم 304 أستاذ انخراطهم شكلي وذلك بنسبة 57.25%، وهناك 80 أستاذ يتقلدون مناصب في النقابات المنتمين إليها، أي بنسبة 15.07%. بينما نجد 147 أستاذ غير منخرط في النقابة وذلك بنسبة 27.68%. إن هذه النسب توضح أن أغلب الأساتذة منخرطون في النقابة ومتتبعون للعمل النقابي.

جدول رقم(06): هل ترى أن العمل النقابي والعمل السياسي في الجزائر وجهان لعملة واحدة؟

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	251	47.27
لا	280	52.73
المجموع	531	100

يوضح الجدول رقم(06) العلاقة بين العمل النقابي والعمل السياسي، ففي نظر 280 أستاذ أي بنسبة 52.73% يرون بأنه ليست هناك علاقة بين الاثنين، لكن في المقابل يرى مجموع 251 أستاذ بنسبة 47.27% أن هناك علاقة بين العمل النقابي والعمل السياسي في الجزائر.

جدول رقم(07): هل ترى انه من الضروري أن العمل النقابي يدعم القوى السياسية؟

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	219	41.24
لا	312	58.76
المجموع	531	100

من خلال الجدول رقم(07) نجد أن 312 فرد من العينة كانت إجاباتهم "نعم" لكون العمل النقابي يدعم القوى السياسية فكانت النسبة 58.76 % وذلك لأن الأحزاب السياسية تحقق أهدافها من خلال النقابة لذا فهي تسعى جاهدة لتدعيمها نظرا للخدمات التي تقدمها لها، وأيضا نجد 219 فرد من العينة أجابوا بـ"لا" أي لا يرون بأن العمل النقابي يدعم القوى السياسية بنسبة 41.24% وذلك حسب رأيهم بأن لكل منهما أهداف تختلف عن الآخر.

جدول رقم(08): هل ترى انه من الضروري سحب إعتمادات النقابات التي لها اتجاهات سياسية؟

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	301	56.69
لا	230	43.31
المجموع	531	100

من خلال الجدول رقم(08) نلاحظ أن 301 فرد من أفراد العينة كانت إجاباتهم بـ "نعم" أي سحب إعتمادات النقابات التي لها اتجاهات سياسية فبلغت النسبة بـ 56.69% وأيضا نجد 230 فرد من العينة إجاباتهم بـ "لا" أي سحب الاعتماد من النقابات التي لها اتجاهات سياسية وقدرت نسبة ذلك 43.31% وعليه نستخلص أن هناك رغبة كبيرة في النقابة للتخلص من سيطرة الاتجاهات السياسية قصد التحرر والتحرك دون التأثير الحزبي على أفرادها. وفي نفس الوقت تدل هذه الإجابات أن هناك تأثيرات الجانب السياسي على العمل النقابي في الجزائر.

الفرضية الثانية: اللجوء إلى الإضرابات عند مطلب الأجور يعزز الانتماء النقابي لأساتذة الثانويات في الجزائر.

جدول رقم(09): ما هو المطلب الأساسي الذي يشغلك حاليا من المطالب؟

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة %
زيادة الأجر	249	46.89
التقاعد	109	20.53
الخدمات الاجتماعية	139	26.18
مطالب أخرى	34	6.40
المجموع	531	100

يتضح من الجدول رقم(09) أن مطلب زيادة الأجر يأتي في المرتبة الأولى من بين جميع المطالب، وقد عبر عن ذلك 249 أستاذ بنسبة 46.89%، وقد أختار 109 أستاذ مطلب الخدمات الاجتماعية بنسبة 26.18%، ليكون هذا المطلب الثاني بعد زيادة الأجر. إن هذه المطالب الثلاثة تمثل أهم المطالب لدى الأساتذة والنقابات المستقلة، التي نادت بها في العديد من المرات، وشنت من أجلها الإضرابات والاحتجاجات في معظم ثانويات الوطن.

جدول رقم(10): في رأيك ما هي أنجع أساليب العمل النقابي في قطاع التربية؟

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة %
الحوار والتفاوض	305	57.44
الاحتجاجات والإضرابات	156	29.38
اللجوء إلى العدالة	70	13.18
المجموع	531	100

من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ أن غالبية أفراد العينة يفضلون أسلوب الحوار والتفاوض حيث نجد عددهم 305 فردا بنسبة 57.44 % وهي نسبة تدل على وعي هذه الفئة من المجتمع والتي تفضل أسلوب الحوار والتخاطب وذلك كأسلوب ناجع و ناجح كما نجد 156 من أفراد العينة يفضلون الاحتجاجات والاضطرابات كأسلوب للعمل النقابي أي بنسبة 29.38% وبالتالي يمكن القول أن 70 فردا كان اختيارهم للأسلوب اللجوء إلى العدالة كأنجع الأساليب بنسبة 13.18% وهي نسبة تبدو ضعيفة مقارنة مع النسبة الأولى.

جدول رقم(11): لماذا تلجأ أغلب النقابات في الجزائر إلى الإضرابات؟

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة %
فشل الحوار والتفاوض	237	44.63
ضبابية المطالب	81	15.25
خلفيات سياسية	64	12.05
التمثيل الغير كفء	50	9.42
تعنت وتماطل الإدارة الوصية	99	18.65
المجموع	531	100

من خلال الجدول رقم(11) يتبين لنا أن أغلبية أفراد العينة ترجع بان اغلب النقابات في الجزائر تلجأ إلى الإضرابات وذلك بسبب فشل الحوار و التفاوض حيث نجد 237 فرد وذلك بنسبة 44.63% كما ارجع 99 فرد من العينة ذلك لتعنت الإدارة الوصية وتماطلها في تنفيذ مهامها إذ نجد النسبة 18.65% ونجد 81 فرد يرجع ذلك إلى ضبابية المطالب بنسبة 15.02% في حين نجد أقلية من أفراد العينة أرجعت اللجوء للإضراب وذلك للتمثيل الغير الكفء و ذلك بعدد 50 فردا من العينة أي بنسبة 09.42% ونستنتج من البيانات أن فشل الحوار والتفاوض بين النقابة والإدارة الوصية يشكل ويعد عامل قوي للجوء النقابات في الجزائر إلى الإضرابات.

جدول رقم(12): ما الذي يمكن أن تقترحه من أجل تجديد أساليب العمل؟

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة %
تكثيف التكوين النقابي	264	49.72
فتح أكثر لقنوات الحوار	253	47.64
أخرى تذكر	14	2.64
المجموع	531	100

من خلال الجدول رقم(12) نجد أن 264 فرد من العينة يقترحون تكثيف التكوين النقابي من اجل تجديد أساليب العمل وذلك بنسبة 49.72% و253 فرد من العينة تقترح وتفضل فتح أكثر لقنوات الحوار و تقدر النسبة ب 47.64% بينما نجد هناك أساليب أخرى للعمل و ذلك بنسبة 2.64%. وبالتالي يمكن القول بأن تكثيف العمل النقابي وفتح قنوات الحوار بين النقابة والإدارة يساعد على إيجاد حلول مناسبة للمشكلات القائمة بينهما دون اللجوء إلى العدالة.

نتائج الدراسة

إن أغلب النقابيون يؤيدون التعددية النقابية عموما، فأساتذة الثانويات في الجزائر يفضلون نقابات متعددة لأنها تدل على تجسيد الحريات النقابية. وهناك الاعتقاد السائد أن الإفراط في تعدد النقابات يمكن أن يقود إلى إضعاف الطبقة العاملة حسب بعض النقابيون. إن نسب الانخراط النقابي شيء والممارسة شيء آخر، ومعظم الأساتذة لا يضطلعون بأنشطة نقابية. ولقد ضعف التزام القواعد

النقابية إزاء النقابات، ففي ما جمعنا من شهادات لبعض الأساتذة، ما يكشف عن حجم الضغوط التي يمارسها بعض المدراء لاستباق كل تحرك جماعي أو انخراط نقابي، كما أن هناك أساتذة بكل بساطة لا يرغبون في الانتماء إلى النقابات. وفي المقابل ومن خلال حواراتنا مع العديد من النقابيين، نجد أن هناك اتفاق على وجود تحسن في نسب الانخراط النقابي بالوظيفة العمومية خلال السنوات الأخيرة، حيث لوحظ أن نوعية المطالب هي العامل الرئيسي في تجنيد الأساتذة. فوجود مطلب الأجور على قائمة اللائحة المطلبية يرفع نسبة انخراط أساتذة الثانويات في النقابة. ويفضل أساتذة الثانويات المشاركة في الإضراب عند وجود مطلب الأجور، مما يعزز الانتماء النقابي لدى هؤلاء الأساتذة.

لقد صار الانتماء النقابي من علاقة تضامن جماعي إلى واحد من جملة الروابط الاجتماعية التي يكونها الأفراد في خضم مجتمع المخاطرة، فالنقابات المستقلة قد انضمت إلى لعبة "الروابط الاجتماعية" وتجنبت الانحصار في زاوية " الاستقلالية/ التبعية" تجاه الحكومة. وبذلك أصبحت العضوية في النقابة أقرب إلى "تجميع" عفوي لتقاطعات زمالة، وروابط ذاتية صلب النقابة الواحدة، قصد استثمار مواردهم الذاتية "الشبكية". في الجزائر هناك تداخلا ما بين الانتماء النقابي وانتماءات أخرى غير نقابية. لذلك نجد الكثير من الامتدادات بين السياسي والاجتماعي، وهذا ما يؤكده وجود نقابيين منخرطين في أحزاب سياسية، وقد نجد أكثر من ذلك كالدفاع الكبير عن القناعات السياسية من خلال النشاط النقابي.

كما أن بعض النقابات تأسست ليس للدفاع عن العمال، ولكن قامت على أساس مناوئ لاتجاهات نقابية أخرى محسوبة على اتجاه سياسي، مما خلق صراعات بين هذه النقابات رهن حقوق العمال بيد التوجهات السياسية. إن تحولات العمل والسوق تتجه اليوم إلى إضعاف النقابات وتهميشها، ولذلك فان انفتاح النقابات على الساحة الاجتماعية والسياسية الجزائرية خارج سوق العمل من شأنه أن يمدها بمصادر قوة، وفي هذا الإطار لابد للحركة النقابية من حشد طاقاتها وإعادة تنظيم أساليب عملها بالشكل الذي يمكنها من مواجهة كل

المضاعفات المحتملة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية، وأمام الظروف المستجدة والمتسارعة عليها وضع آليات عمل تمكنها من الحفاظ على مكتسبات الشغيلة.

❖ هوامش البحث

(1) العقد الوطني الاقتصادي الاجتماعي هو اتفاق ثلاثي بين الحكومة والنقابة والباترونا (منظمات أرباب العمل)، يحدد بدقة الميادين الأساسية لسياسة الحماية الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية والأجور وسياسة التشغيل وقانون العمل، ويتم التوصل إليه من خلال التفاوض الثلاثي بين الأطراف الثلاث السالفة الذكر. يعتمد على الحوار الاجتماعي كآلية لمواجهة الأزمات التي قد تطرأ لإيجاد أفضل الحلول المشتركة في إطار الموازنة بين المتطلبات الاقتصادية والتطلعات الاجتماعية. تم التوقيع على العقد الاجتماعي الاقتصادي بتاريخ 30 سبتمبر 2006م، وقد جاء هذا العقد لتلبية طلب ملح من المجتمع في وقت عكفت فيه البلاد من جديد على بعث الجهود العمومية بشكل مكثف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهذا العقد سمح بتثمين أفضل للبرنامج الخماسي للاستثمارات الذي أقره السيد رئيس الجمهورية للفترة من 2005م إلى سنة 2009م، سواء من حيث الفوائد التي جنتها الأداة الوطنية للإنتاج وكذا العمال، أو من حيث الهدوء الاجتماعي الذي ساد بقوة. علاوة على ذلك فقد أشاد المكتب الدولي للعمل بالعقد الوطني الاقتصادي الاجتماعي ونوهت به المنظمات النقابية الدولية كنموذج للحوار و التشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. لمزيد من الإيضاحات أنظر الموقع الإلكتروني التالي: www.wikipedia.com

(2) ياسين تملالي، النقابات المستقلة الجزائرية، حدود تجربة واعدة، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر، مصر، 2009

(3) محمد الصغير بعلي: تشريع العمل في الجزائر، دار العلوم، الجزائر، 2000، ص280

(4) بشير هدفي: الوجيز في شرح قانون العمل، دار الجسور، الجزائر، 2006، ط2، ص201

(5) محمد عثمان الخشت: المجتمع المدني والدولة، دار نهضة مصر، القاهرة، 2007، ص23

(6) Ferrel and Eredrich: Business Ethics , Houghton Mifflin Company, New York, 1997, Third Edition, P175 .

(7) Richard t . Degeorge : Business Ethics, Macmillan, New York, 1986, 2nded, P58.

(8) عبد الوهاب الكيالى وآخرون: موسوعة السياسة، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص604 .

(9) جان بيار لوفيفر، وبيار ماشيرى: هيجل والمجتمع، ترجمة منصور القاضي، بيروت، 1993، ص51.

(10) محمد عثمان الخشت: مرجع سبق ذكره، ص27.

(11) إحسان محمد الحسن: علم الاجتماع الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص143 .

(12) Alain Touraine, M. Wieviorka, F.dubet : Le mouvement ouvrier, fayard, paris, 1984, P19 .

(13) Jean-Guy Vaillancourt : Mouvement ouvrier et nouveaux mouvement sociaux, l'approche d'Alain Touraine, note critique, in « cahiers de recherche scientifique », n°: 17,canada, 1991, pp215-220.

(14) محمد حسين منصور: **قانون العمل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2007، ط2، ص299 .

(15) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقابات المستقلة أنظر: www.snapest.org / www.unpef.com www.stne.dz /www.capest.com satefalgerie.eklablog.com/www.wadilarab.com/

(16) من هذه الإنجازات الاتفاقيات القطاعية الكبرى والعقد الوطني الاقتصادي الاجتماعي سنة 2009م، كما تم إصدار القانون الأساسي للوظيفة العمومية بصيغته الجديدة سنة 2008م وكذا إصدار القوانين الأساسية الخاصة بكل وظيفة عمومية على حدة.كما أفضت المفاوضات الجماعية التي نظمها الاتحاد مع السلطات إلى زيادة الأجر الأدنى المضمون بزيادة عشرة أضعاف من سنة 1990م حتى يومنا هذا، وقد وصلت في آخر قمة ثلاثية إلى 15 ألف دينار جزائري. حيث عقدت القمة الثلاثية يومي 29 – 30 سبتمبر 2011م ولقد ضمت ممثلي الحكومة و ممثلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين وممثلي منظمات أرباب العمل. وعرفت هذه القمة حدثا بارزا يتمثل في حل إشكالية الأجور، حيث عرفت معظم القطاعات الاقتصادية العمومية والوظيف العمومي الاستفادة من الزيادات الجديدة فكانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية مستقرة نوعا ما، من خلال نقص الاحتجاجات والإضرابات التي كانت السمة الغالبة على

سوق العمل في الجزائر.[17] – جاءت هذه القمة ضمن استمرارية القمة الثلاثية السابقة المنعقدة يوم 28 ماي 2011م وذلك من أجل معالجة المسائل الاجتماعية، وتقييم لنتائج أفواج العمل الثمانية التي أنشأت من قبل. ولقد باشرت الثلاثية دراسة جدول أعمالها والذي تضمن ثماني نقاط: – تقييم مدى تنفيذ مقررات القمة الثلاثية المنعقدة يوم 28 ماي 2011م– ترقية الإنتاج الوطني – أفاق العقد الوطني الاقتصادي الاجتماعي – ملف التقاعد، بعدما تم في سنة 2006 إنشاء صندوق وطني لاحتياجات التقاعد مزود بنسبة02 ٪ من الإيرادات الجباية البترولية – ملف التعاضديات الاجتماعية – توسيع الاتفاقيات الجماعية في القطاع الخاص، حيث شهدت سنة 2010م توقيع 736 اتفاق حول الأجور فضلا عن الاتفاقية الإطار التي أبرمت بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين و منظمات أرباب العمل – التمثيل النقابي في القطاع الخاص – ملف القدرة الشرائية، رغم مختلف القرارات المتعلقة برفع القدرة الشرائية التي اتخذتها الدولة (الاتفاقات المتعلقة بالأجور التي أبرمت سنة 2010م والتي تم إدخال الأنظمة التعويضية الجديدة حيز التنفيذ مع أثر رجعي ابتداء من الفاتح جانفي 2008م، نجد أيضا أن الأجر الوطني الأدنى المضمون شهد زيادة هامة في سنة 2010م، إلا أن المداخيل الحالية للعديد من العمال تظل غير كافية بشكل كبير مقارنة بتطور تكلفة العيش.

[18] Serge Mallet : La nouvelle classe ouvrière, seuil, paris, p62.

[19] أحمية سليمان: آليات تسوية منازعات العمل والضمان الاجتماعي في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ط2، ص154

[20] يلاحظ أن المطالب قد ارتفع عددها وتنوعت من ثلاث مطالب فقط سنتي 2009 م و2010م إلى ثماني مطالب سنة2011م.

[21] بعد إضراب 24 فيفري2010م عقدت نقابة UNPEF مجلسها الوطني لتقييم هذا الإضراب، حيث دعت إلى الرفض المطلق لتضيق على الحريات النقابية المكفولة دستورا، و مطالبة وزير العمل إشراك النقابات المستقلة الفاعلة في ملف التقاعد و إعداد قانون عمل جديد الذي ينبغي أن يكون مسايرا للاتفاقيات الدولية ومجسدا لتعددية النقابية وفاتحا المجال للحريات النقابية، إضافة إلى التعجيل بإصدار نظام تعويضي لعمال التربية وإصدار

القرار الوزاري للخدمات الاجتماعية المنبثق عن اللجنة الوطنية المكلفة بإعداده لإبعادها عن هيمنة نقابية.

[22]- تواصلت الإضرابات نهاية سنة 2011م وبداية سنة 2012م من طرف نقابة CNAPEST وذلك يومي 22أكتوبر2011م و09 ديسمبر 2011م، كما قامت النقابة الوطنية لعمال التربية SNTE بإضرابات أيام 09 ديسمبر 2011م، و01-07 جانفي 2012م، وطالبت برتب جديدة وفتح مجالات الترقية والتكوين كما قدمت مقترحاتها بشأن القانون الأساسي لقطاع التربية.

[23]- كما تم إقرار منحة التوثيق للمقتصديين ومنحتيين للمخبريين وبأثر رجعي وقد كشفت وزارة التربية عن نظام التعويضات والمنح وكانت هناك زيادات شهرية صافية ما بين 8674 و 10905 دينار في أجور المعلمين والأساتذة وزيادات شهرية ما بين 7013و10289 دينار بالنسبة لأسلاك المستخدمين.

[24]- أوضحت مراسلة وزارة التربية الوطنية التي تحمل رقم 323 مؤرخة في 10 أفريل 2011م أهم الأسس التي سيبنى عليها القرار الجديد للخدمات الاجتماعية خاصة بعد فشل نقابات التربية السبعة في الاتفاق حول آلية موحدة لتسيير أموال الخدمات بعد أن دب بينهما الخلاف والفرقة بين مؤيد لانتخاب أعضاء لجان الخدمات الاجتماعية وبين من يريد الجمع بين التعيين والانتخاب. وفي هذا الصدد نظمت الانتخابات في 07 ديسمبر 2011م شارك فيها موظفي قطاع التربية.

ببليوغرافيا

أ. المراجع باللغة العربية:

1. أحمية، سليمان: آليات تسوية منازعات العمل والضمان الاجتماعي في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ط2.

2. الحسن، إحسان محمد: علم الاجتماع الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005

3. الخشت، محمد عثمان: المجتمع المدني والدولة، دار نهضة مصر، القاهرة، 2007

4. الرقيق، فتحي: من مرونة العمل إلى مدينة المشاريع، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009 .

5. الكيالى، عبد الوهاب وآخرون: **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ط3.

6. بعلي، محمد الصغير: **تشريع العمل في الجزائر**، دار العلوم، الجزائر، 2000.

7. تملالي، ياسين: النقابات المستقلة الجزائرية (حدود تجربة واعدة)، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر، مصر،2009.

8.جان بيار لوفيفر، وبيار ماشيرى: **هيجل والمجتمع**، ترجمة منصور القاضي، بيروت، 1993 .

9. مرعي، الياس: **الحركة النقابية في العالم**، منشورات عويدات، بيروت، 1980، ط2.

10. منصور، محمد حسين: **قانون العمل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ط2.

11. هدفي، بشير: **الوجيز في شرح قانون العمل**، دار الجسور، الجزائر، 2006، ط2.

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

12- Alain Touraine, M. wieviorka, F.dubet : **Le mouvement ouvrier**, fayard, paris, 1984

13- Ferrel and Eredrich : Business Ethics, **Houghton Mifflin Company,** New York, 1997, Third Edition

14- Jean-Guy Vaillancourt : **Mouvement ouvrier et nouveaux mouvement sociaux**, l'approche d'Alain Touraine, note critique, in « cahiers de recherche scientifique », n° :17, canada, 1991

15- Richard t .Degeorge: **Business Ethics**, Macmillan, New York, 1986, 2nded

16- Serge Mallet: La nouvelle classe ouvrière, seuil, paris